

تزيد على مائة ريال عماني أو السجن مدة لا تزيد على شهر أو بالعقوبتين معاً عن كل
مخالفة تالية .

مادة (١١) : تضع البلدية القواعد والإجراءات الازمة لتنفيذ أحكام هذا الأمر .

مادة (١٢) : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

مسلم بن علي البوسعدي

وزير الدولة ومحافظ ظفار

صدر في : ٢٤ من رمضان ١٤١٧ هـ

الموافق : ٢ من فبراير ١٩٩٧ م

نشر هذا الأمر المحلي في الجريدة الرسمية رقم (٥٩٣)
الصادرة في ١٥/٢/١٩٩٧ م

امر محلي

٩٧/٢

بتنظيم عمل سيارات الأجرة بمحافظة ظفار

إستناداً إلى لائحة بلدية ظفار الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٦/١٨

والى الأمر المحلي رقم ٨٩/١٦ في شأن تحديد أجور سيارات الأجرة .

وببناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تصدر الأمر المحلي التالي لبلدية ظفار :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة (١) : يكون للالفاظ والعبارات التالية حيثما وردت في هذا الأمر المعنى الموضح قرین كل منها
مالم يقتضي سياق النص معنى آخر :

الوزير : وزير الدولة ومحافظ ظفار .

البلدية : بلدية ظفار .

لجنة البلدية : اللجنة التي يعينها الوزير لممارسة صلاحية البلدية .

اللجنة الفرعية : لجنة إقتراح تعريفة سيارات الأجرة التي تشكلها البلدية .

سيارة الأجرة : سيارة النقل العام المرخص لها من الجهة المختصة بنقل ركاب

مقابل أجر في نطاق محافظة ظفار وتشمل سيارات الأجرة

(الصالون والباصات) التي تحمل علامة أجرة بمختلف أنواعها

وأحجامها عدا السيارات التابعة لشركة النقل الوطني .

التعريفة : الأجرة السارية التي تقرها لجنة البلدية .

الأجر الجزئي : الأجرة التي يدفعها الراكب الواحد مساهمة مع ركاب آخرين

عن إستئجار سيارة أجرة لرحلة أو جزء من رحلة لجهة معينة

ويحسب على أساس عدد المقاعد الموجودة في السيارة .

الجهة المختصة : شرطة عمان السلطانية .

مادة (٢) : تحديد الأجرة :

تحدد لجنة البلدية الأجرة التي يدفعها الراكب لسائق السيارة أو للشخص المكلف

بالتحصيل مقابل نقله بالسيارة إلى الجهة التي يقصدها .

مادة (٣) : لجنة اقتراح التعريفة :

تشكل اللجنة الفرعية برئاسة المدير التنفيذي للبلدية وعضوية ممثل من شرطة عمان

السلطانية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الإجتماعية والعمل ووزارة

المواصلات ومكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار وغرفة التجارة والصناعة على الا تقل

درجة العضو عن مدير دائرة .

وتحتخص اللجنة بإقتراح تعريفة الأجر ورفعها للجنة البلدية للإعتماد .

مادة (٤) : إجتماعات اللجنة الفرعية :

تجتمع اللجنة الفرعية مرة على الأقل كل عام لمراجعة تعريفة الأجر وإدخال ما تراه من

تعديلات على فناتها كلما كان ذلك ضرورياً حسب تكاليف تشغيل السيارات ورفع

توصياتها بذلك للجنة البلدية ، وعلى اللجنة الفرعية الاستماع إلى وجهة نظر أصحاب

أو سائقي سيارات الأجرة المعنين إن كان هناك ما يستدعي ذلك .

ويجوز دعوة اللجنة للجتماع إذا طرأ ما يبرر ذلك .

**ولا يكون إجتماع اللجنة الفرعية صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من نصف عدد
الأعضاء .**

وتصدر توصيات اللجنة الفرعية بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات

يرجع الجانب الذي منه رئيس اللجنة .

مادة (٥) : التعريفة :

تصبح قائمة الأجرور التي تصدرها لجنة البلدية هي تعريفة الأجرور السارية والواجب تطبيقها .

مادة (٦) : رسم الاستدعاء :

كل من يستدعي سيارة أجرة بأية صورة أو وسيلة للإستدعاء و تستجيب لـ الاستدعاء ثم يعدل عن الإستفادة منها لأي سبب عليه أن يدفع رسم الإستدعاء المحدد بالتعريفة ، ولا يشمل الاستدعاء التوقيف بالشارع .

مادة (٧) : رسم الإننتظار :

كل من يستدعي سيارة أجرة ويتركها تنتظره في آية مرحلة من مراحل الرحلة عليه أن يدفع رسم الإننتظار المحدد بالتعريفة .

مادة (٨) : عدم إكمال الرحلة :

في حالة عدم إكمال الرحلة لسبب خارج عن إرادة السائق لحدوث عطل فجائي للسيارة أو تتنفيذًا لأمر سلطة شرعية يدفع الراكب الأجر المستحق عن ذلك الجزء من الرحلة . وفي حالة توقف السائق دون سبب خارج عن إرادته يحق للراكب الامتناع عن دفع أي أجر .

مادة (٩) : تحمل دفع ما يزيد على قيمة أجر جزئي واحد :

يجوز لراكب أو أكثر دفع ما يزيد على قيمة أجر جزئي من الرحلة وذلك تفاديًّا لـ إننتظار السائق لحين شغل المقاعد الخالية .

مادة (١٠) : إعلان التعريفة :

تعلن البلدية التعريفة في أمكان إنتظار السيارات ، ويجب على سائق كل سيارة أجرة الإحتفاظ بنسخة من التعريفة في السيارة في كل الأوقات وتقديمها للراكب إذا طلب منه ذلك ، ويدفع الراكب أجر الرحلة وفقاً للتعريفة المحددة . ، ولا يجوز للسائق أو الشخص المكلف بالتحصيل المطالبة بأكثر منها .

مادة (١١) : الشروط الواجب توافرها في سائقى سيارات الأجرة :

يشترط في سائق سيارة الأجرة مايلي :

- ١ - أن يكون عماني الجنسية .

- ب - أن يحمل رخصة قيادة عمانية سارية المفعول .
- ج - أن يرتدي الزي العماني (الدشداشة والمصر) أو الكمة العمانية في أضيق الحدود .
- د - أن يحافظ على حسن مظهره العام ونظافة سيارته .

مادة (١٢) : تركيب لوحات أجرة صغيرة داخل سيارات الأجرة :

يلتزم أصحاب سيارات الأجرة بثبت لوحة صغيرة في مكان بارز داخل السيارة تتضمن رقم السيارة ورموزها ونوعها وما يفيد وجود بيان بالتعريفة لدى السائق باللغتين العربية والإنجليزية .

مادة (١٣) : يمنع التدخين داخل سيارات الأجرة سواء بالنسبة للسائق أو الركاب .

باب الثاني

ضوابط عمل سيارات الأجرة بمطار صلالة

مادة (١٤) : يلتزم أصحاب أو سائقين سيارات الأجرة التي تعمل بالمطار بوضع لوحة على منصة السيارة توضح بها تعريفة نقل الركاب من المطار إلى كافة المناطق بمحافظة ظفار المحددة في التعريفة وتكتب لوحة التعريفة باللغتين العربية والإنجليزية .

مادة (١٥) : على سائقين سيارات الأجرة التي تعمل بالمطار الالتزام بالتعليمات التالية :

- أ - تشغيل التكييف لدى قيامهم بعملية نقل الركاب إلا إذا طلب منهم خلاف ذلك .
- ب - الإهتمام بنظافة السيارة من الداخل والخارج مع مراعاة حسن الملبس والمظهر العام .
- ج - إجاده التحدث باللغة العربية ويفضل الإلمام ببعض مفردات اللغة الإنجليزية .
- د - الحصول على التصاريح اللازمة للعمل بسياراتهم بالمطار ودفع رسوم التسجيل السنوي المقررة من قبل الجهة المعنية .

باب الثالث

ضوابط تحديد الألوان المميزة لسيارات الأجرة

مادة (١٦) : تحتفظ البلدية بسجل يتضمن عدد سيارات الأجرة التي تعمل في دائرة اختصاصها ، كما تحدد الألوان التي يتم طلاء سيارات الأجرة بها والنماذج اللازم لذلك .

مادة (١٧) : يجب على كل من ملاك سيارات الأجرة ومالك ورش صبغ السيارات الالتزام بالنماذج

والألوان والمواصفات التي تحددها البلدية .

مادة (١٨) : كل مالك ورشة لا يلتزم بالنموذج المحدد لطلاء سيارات الأجرة يكون ملزماً بإزالة الطلاء المخالف مع إعادة صبغ السيارة بالطلاء المطلوب دون أن يتحمل مالك السيارة أية تكلفة إضافية .

مادة (١٩) : يجب على مالك سيارة الأجرة إذا تشهه طلاوتها أن يعيد صبفها وفقاً للنموذج المعتمد من البلدية .

مادة (٢٠) : يجب على كل مالك سيارة أجرة أن يضع على سطحها العلامة المميزة لها بالطريقة التي تحددها البلدية .

مادة (٢١) : تتولى الجهة المختصة مطابقة الوان سيارات الأجرة على النموذج المحدد من قبل البلدية عند استخراج ترخيص السيارة أو تجديده .

الباب الرابع العقوبات

مادة (٢٢) : يعاقب مالك أو سائق سيارات الأجرة عند مخالفة أحكام هذا الأمر بغرامة لا تزيد على (١٠٠ ر.ع) عن المخالفتين الأولى والثانية وبغرامة لا تزيد على (٢٠٠ ر.ع) أو السجن مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالعقوتين معاً عن أية مخالفة لاحقة .

الباب الخامس أحكام ختامية

مادة (٢٣) : تضع البلدية القواعد والإجراءات الازمة لتنفيذ هذا الأمر .

مادة (٢٤) : يلغى الأمر المحلي رقم (٨٩/١٦) المشار إليه .

مادة (٢٥) : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

مسلم بن علي البوسعدي

وزير الدولة ومحافظ ظفار

صدر في : ٧ من شوال ١٤١٧ هـ

الموافق : ١٥ من فبراير ١٩٩٧ م

نشر هذا الأمر المحلي في الجريدة الرسمية رقم (٥٩٤)
الصادرة في ١/٣/١٩٩٧ م